مداخلة خلال اليوم الدراسي بالمعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية
الرباط، في 20 يناير 2011

تنم تركيا عن دينامية تثير اهتمام المجتمع الدولي، والجدير بالذكر أن هذه الدينامية تثير إعجاب العالم العربي الإسلامي والبلدان الناشئة والدول الإفريقية وكذا العالم الغربي الذي بدأ يحلل بشكل أفضل الإستراتيجية الجديدة التي تنهجها تركيا.

ويعتبر الاستقرار السياسي لهذا البلد وأداؤه الاقتصادي وسياسته الخارجية الاستباقية ومسلسل انضمامه للاتحاد الأوربي، أهم مفاتيح الدينامية التركية.

الاستقرار السياسي
منذ الانتخابات التشريعية التي جرت سنة 2002، تتوفر تركيا على حكومة ثابتة تمكنت من تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والسياسية من أجل تنميتها الاجتماعية والاقتصادية بغية انخراطها الأوربي.

وقد سمحت هذه الاستمرارية للحكومة بالقيام بمراجعة متكررة للدستور مثل استفتاء 12 شتنبر 2010 آخر مراحلها، وتنفيذ القوانين العضوية الجديدة (القانون الجنائي والقانون المدني...)، وتسريع وتيرة عملية الدمقرطة، وتعزيز الحقوق الفردية والأساسية، (بلغ عدد الجمعيات سنة 2005 ستين ألفا، وتجاوز خمسة وثمانين ألفا في يوليوز 2010).

الأداء الاقتصادي
يجب التذكير بكون تركيا عاشت أزمة مالية واقتصادية خطيرة سنة 2001، وأنه تم الشروع في العديد من الإصلاحات الهيكلية في مجال المالية والاقتصاد والعدل منذ سنة 2001 وهي ما زالت مستمرة إلى اليوم. ومن أبرز عناوين هذه الإصلاحات: البنك المركزي المستقل، المؤسسات المستقلة للإشراف على الأبناك، الأسواق ومختلف قطاعات الاقتصاد، سوق عمل أكثر مرونة، نظام قضائي يشمل آليات دولية للقضاء والحكامة، ضرائب تشجع الاستثمارات، وبرنامج قوي للخوصصة.

ومن جهة أخرى يجب عدم إغفال بعض الإصلاحات الهامة على المستوى الاجتماعي. فقد أطلقت إدارة السكن (طوكي) برامج واسعة في جميع أنحاء البلاد، بتعاون وثيق مع القطاع الخاص من أجل تلبية الحاجيات السكنية للطبقات المتوسطة والمحرومة. وقد دفع مجهود البناء هذا قدما بقطاع البناء والأشغال العمومية كما أحدث العديد من فرص العمل. وفي سنة 2002، تجاوزت ميزانية التربية الوطنية وميزانية الدفاع الوطني، وقد كان ذلك سابقة في تاريخ الجمهورية، كما تجاوزت نسبة التحصيل 88 %، وتم دعم نفقات البحث والتنمية للشركات والجامعات بواسطة القروض والهبات وخفض الضرائب. ووصل عدد الجامعات إلى 141 جامعة، وقد سهلت هذه المجهودات المبذولة في التعليم والتربية عملية خلق فرص العمل في الصناعة وقطاع الخدمات.

وبفضل هذه الإصلاحات وكذا بفضل سيرورة الانضمام إلى الاتحاد الأوربي الذي سأتحدث عنه بعد قليل، استطاعت تركيا رفع إنتاجها وتحسين إنتاجيتها وإنعاش صادراتها، وخاصة جلب الاستثمارات الخارجية.

السياسة الخارجية الاستباقية
تعتبر السياسة الخارجية مفتاحا أساسيا للدينامية السياسية والاقتصادية التركية ترتكز على ثلاثة عوامل تفسر التأثير الكبير للسياسة الخارجية التركية.

أولا: إن تركيا تستمد تأثيرها من بحثها عن الاستقرار والتوازن والسلام والازدهار. ولطالما أرادت تركيا مد تأثير استقراري في منطقتها. ولهذه الأسباب، تلعب تركيا دورا بناءا في جميع النزاعات والاختلافات التي تنشب في منطقتها، سواء في الشرق الأوسط أو البلقان أو القوقاز أو البحر الأسود أو المتوسط. يتمثل هذا الدور في التوصل إلى نتيجة البحث عن الاستقرار. وحري بالذكر أن مصطفى كمال أتاتورك كان قد أعلن أن هدفه الوطني هو "سلام في البلاد، سلام في العالم". وبالتالي، تعتبر سياسة "انعدام المشاكل مع الجيران" التي تنهجها الحكومة الحالية استمرارية في التاريخ، نظرا لرغبتها في تحقيق السلام والاستقرار من جهة، وتحقيق قوة دفع جديدة لمبادراتها الجديدة من جهة أخرى.

وفي علاقاتها الثنائية، قامت تركيا بالتقرب من اليونان وسوريا والعراق، وكثفت علاقاتها مع روسيا وإيران وباقي الدول العربية، خاصة المغرب. علاوة على ذلك، وسعت مجالات نشاطاتها نحو إفريقيا وأمريكا اللاتينية. لقد وضعت تركيا آليات التعاون والتشاور مع العديد من البلدان المجاورة، وهي تتابع سياسة إلغاء التأشيرة المتبادلة مع روسيا وبلدان البلقان والشرق الأوسط وإفريقيا الشمالية، وقد كانت اليمن آخر مثال على ذلك. وقررت فتح 18 سفارة جديدة بإفريقيا جنوب الصحراء (إضافة لـ 12 سفارة موجودة) وسفارتين بأمريكا اللاتينية (إضافة إلى الخمسة الموجودة)، كما رفعت من دعمها التقني للتنمية (1 مليار دولار سنة 2009).

ثانيا: يستلزم الموقع الجغرافي لتركيا نهج سياسة خارجية متعددة الأبعاد. فتركيا بلد يقع في الوقت ذاته في أوربا والشرق الأوسط والبلقان والقوقاز والمتوسط والبحر الأسود وآسيا. وكما هو الشأن بالنسبة لجميع البلدان، وكذا المغرب، يجب أن تستجيب تركيا لمتطلبات موقعها الجغرافي.

وتنضاف إلى الجغرافيا، التوازنات العالمية الجديدة للقرن الواحد والعشرين، فالعالم لم يعد يعيش نظام القطبية الثنائية. لقد أصبحت هناك إمكانيات مختلفة للتعاون بين البلدان والمنظمات، حيث تنهج تركيا سياسة خارجية تتماشى مع هذا التوزيع الجديد. وبالتالي، فإن الادعاءات التي تقول بأن تركيا تغير محورها الإيديولوجي وأنها في طور الخروج من العالم الغربي غير صحيحة، لأن العالم هو الذي تغير ويجب على كل أمة أن تأخذ ذلك بعين الاعتبار.

وباعتبارها عضوا في منظمة حلف الشمال الأطلسي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والمنظمات الأوربية، باستثناء الاتحاد الأوربي الذي تطمح في الانضمام إليه والذي عقدت معه اتحادا جمركيا، تعتبر تركيا أيضا عضوا في الاتحاد من أجل المتوسط ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وفي مجموعة العشرين، ومنظمة التعاون الاقتصادي في البحر الأحمر ومنظمة التعاون الاقتصادي (تركيا، بلدان آسيا الوسطى، إيران، أفغانستان وباكستان).

علاوة على ذلك، يتواجد 70% من الاحتياطي الطاقي العالمي المعروف بتركيا ويمر بمحاذاتها، كما أن جزء كبيرا من نقل طاقة الشرق الأوسط ومنطقة قزوين نحو أوربا وباقي الدول الأوربية يمر عبر تركيا.

وفي السنوات الأخيرة، تمكن تركيا من توسيع وإغناء مبادراتها الجهوية والمتعددة الأطراف. ومن بين أشهر مبادراتنا، المبادرة التركية البرازيلية في ملف البرنامج النووي الإيراني أو دور الوسيط الذي لعبته تركيا بين سوريا وإسرائيل إلى غاية التدخل العسكري لإسرائيل في غزة. وهناك مبادرات أخرى وهي:

- مشاركة تركيا في مشروع اتحاد الحضارات مع إسبانيا.
- رئلسة عملية تعاون بلدان جنوب شرق أوروبا ومساهمتها في تحسين العلاقات بين كرواتيا وصربيا والبوسنة والهرسك، وذلك بفضل المبادرتين الثلاثيتين تركيا-كرواتيا-البوسنة وتركيا-صربيا-البوسنة.
- مبادرة تركيا إلى إرساء مشروع البلدان المجاورة للعراق التي ساهمت كثيرا في تحسين وضع هذا البلد وعلاقاته مع جيرانه.
- كانت تركيا عضوا نشيطا غير دائم في مجلس الأمن بهيأة الأمم المتحدة في 2009 و2010، لاسيما في مجالات "دعم الدول السائرة في طريق النمو، خاصة البلدان الأكثر فقرا"؛ "النهوض بالحقوق الأساسية وحقوق المرأة والطفل"؛ "الأمن الطاقي"؛ "محاربة الإرهاب والجريمة المنظمة"؛ "أفغانستان".
- أطلقت عملية أنقرا لتعزيز التعاون بين أفغانستان وباكستان، وفي لقائهما الأخير بتركيا، اتفق رئيسا هذين البلدين على فتح مكتب ربط مع طالبان من أجل تسهيل الحوار بين هؤلاء وكابول.
- تقوم تركيا حاليا برئاسة لجنة وزراء المجلس الأوربي وتثير الانتباه إلى حوار الثقافات ومحاربة الميز العنصري وإرهاب الأجانب ومحاربة الإرهاب.
- اشتغلت تركيا فعليا داخل مجلس الأمن على مشاكل البلدان الأقل تنمية. وقامت بعملية فتح تجاه بلدان إفريقيا جنوب الصحراء، وبالتالي، فهي تنوي جديا تعميق تعاونها مع البلدان الأقل تنمية. وفي هذا الإطار، سينعقد المؤتمر الرابع للأمم المتحدة للبلدان الأقل تنمية من 9 إلى 13 ماي 2011 بإسطنبول.
- ترغب تركيا في رئاسة منظمة المؤتمر الإسلامي في 2014، ولا تريد انتظار 50 سنة للعودة إلى مجلس الأمن.

- تركيا مرشحة لمنصب أمين عام منظمة التعاون والأمن في أوربا.
- كما ترغب في احتضان قمة المجموعة العشرين سنة 2014، حيث نعتبر أن مجموعة العشرين تمثل منتدى أساسي للحكامة الدولية، فهي تعكس علاقة القوة الجديدة للقرن الواحد والعشرين. ومع احتفاظ مجموعة العشرين بطابعها غير الرسمي والمرن وكذا بتكوينها الراهن، يمكن أن تصبح آلية أكثر فعالية ليس فقط لإعطاء أجوبة خلال فترة الأزمة بل لإيجاد حلول للمشاكل الدولية.
- بادرت تركيا للقيام بمنتدى التعاون مع البلدان الإفريقية ومنتدى التعاون مع البلدان العربية. نحن نرحب بحضور المغرب في هذين المنتديين، وسيحتضن هذا الأخير اجتماع وزراء الأعمال الخارجية لمنتدى تركيا-البلدان العربية.

سيرورة الانضمام إلى الاتحاد الأوربي

يمثل العامل الثالث للسياسة الخارجية لتركيا والذي ساهم كثيرا في دينامية تركيا في مسلسل الانضمام إلى الاتحاد الأوربي حيث تعتبر هذه السيرورة محفزا للتحول السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتركيا ومكسبا رئيسيا لسياستنا الخارجية. ويظل انضمام بلدنا للاتحاد الأوربي إحدى أهم أولوياتنا الإستراتيجية للسياسة الخارجية التركية.

وقد نسجت تركيا شبكة من العلاقات الكثيفة مع الاتحاد الأوربي ابتداء من توقيع رابطة الاتفاق سنة 1963 التي تطرقت صراحة لأفق الانضمام. وبدخول الاتحاد الجمركي حيز التنفيذ سنة 1996 بين تركيا والاتحاد الأوربي الشكل الأكثر تقدما للعضوية في ما يتعلق بالعلاقات التجارية، تم رفع جميع الحواجز الجمركية والحواجز الأخرى على تجارة المنتجات الصناعية، في حين أن التعريفات الجمركية المشتركة للاتحاد الأوربي كانت تطبق في التجارة مع البلدان الأخرى. بتعبير آخر، تم تطبيق حرية تداول المنتجات الصناعية بين تركيا والاتحاد الأوربي منذ 1996. تمثل دول الاتحاد الأوربي أول شريك تجاري واقتصادي لتركيا (46% من صادراتنا نحو بلدان الاتحاد الأوربي و55% من وارداتنا من بلدان الاتحاد الأوربي).

إثر إعلان المجلس الأوربي بهلسنكي في 1999 أن تركيا "بلد مرشح"، انطلقت تركيا ابتداء من سنة 2000، بالقيام بإصلاحات بناءة بهدف الوصول إلى المعايير الأوربية، كما تم خلق كتابة عامة للشؤون الأوربية سنة 2000. وقرر المجلس الأوربي ببروكسيل سنة 2004 الشروع في مفاوضات الانضمام، وقد بدأت فعلا هذه المفاوضات في 3 أكتوبر 2005. وتم استكمال الفرز المتعلق بـ 33 و35 جزء من المكتسبات الجماعية في أكتوبر 2006 (تم التفاوض بشأن الجزأين الأخيرين في نهاية العملية).ومن بين 33 جزء، تم فتح 13 جزء من بينها جزء واحد مغلق (مؤقتا). غير أن بعض الدول الأعضاء ما تزال تعارض أو تتردد بشأن انضمام تركيا للاتحاد الأوربي. ومع ذلك فترشيحنا مسجل في التشريع الأوربي (المكتسبات الجماعية) ومن المستحيل التخلي عن هذا الحق والقبول بتغيير قوانين اللعبة.

لقد قررنا مواصلة المفاوضات، ونأمل أن يتوصل الاتحاد الأوربي إلى حل المشاكل الداخلية وتسريع عملية المفاوضات. إلا أنه في نهاية المفاوضات، يظل كل طرف حرا في اتخاذ القرار الذي يريد.

تم تعليق المفاوضات بشأن ثمانية أجزاء، ولا يمكن إغلاق أي جزء بسبب قرار الاتحاد الأوربي بشأن القضية القبرصية حيث قامت فرنسا بتجميد خمسة أجزاء (من بينها جزء موقف وأحد الجزأين غير مناقش)، بالإضافة إلى ذلك، جمدت خمسة أجزاء أخرى بسبب مختلف الاعتبارات السياسية (القبارصة اليونان؛ ألمانيا والنمسا).

من المؤكد أن هذه العراقيل تجعل حياتنا أشد صعوبة، لكننا نواصل سيرورة انضمامنا بتركيزنا على الأجزاء التي يمكن فتحها للاستجابة لمعايير الفتح، والأجزاء التي سبق فتحها للاستجابة لمعايير الإغلاق، ونتوفر على أولوياتنا وهي المسجلة في برنامجنا الوطني لاعتماد المكتسبات الجماعية، وبرنامجنا للتنسيق التشريعي 2007-2013 وخطة عملنا لسنة 2010-2011.

وتتصرف تركيا وفقا لأهداف وسياسات الاتحاد الأوربي في العديد من المجالات، من العلاقات التجارية إلى السياسة الخارجية والأمن المشترك. وفي هذا الاتجاه، هي منخرطة في الاتحاد الأوربي.

تعتبر الرغبة في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي الذي يضم معظم البلدان الأوربية والذي تتقاسم تركيا قيمه المشتركة، مطمحا طبيعيا. لا شك في أن تركيا فاعل بل قوة أوربية، فالعراقيل التي تخلقها بعض البلدان الأعضاء هي عراقيل ذات طابع مفتعل وستستوفي تركيا معايير الانضمام لأوربا بمجرد ما ستتوصل لحل المشاكل الراهنة ولما لا لمساعدتها على حل مشاكلها.

ترغب تركيا وبحزم في مواصلة مسلسل الإصلاحات التي بدأته، ليس فقط لاستيفاء معايير الانضمام، لكن لأنها مقتنعة جدا بأن ذلك سيكون لصالح الشعب التركي قبل كل شيء. إن الانضمام للاتحاد الأوربي ليس مجرد مشاركة في منظمة بل هو مشروع مجتمع عصري وديمقراطي وعلماني واختيار إستراتيجي.

العلاقات بين المغرب وتركيا

أريد أن أختم مداخلتي بالإشارة إلى بعض المعالم الهامة للعلاقات بين المغرب وتركيا.

تعود العلاقات بين المغرب وتركيا إلى بداية القرن السادس عشر وهي علاقات قديمة ومتينة وحبية جدا. حيث عرفت علاقاتنا الثنائية لاسيما منذ عشر سنوات، قفزة ملحوظة.

فالمغرب وتركيا بلدان يتواجدان في أقصى جهتي البحر الأبيض المتوسط، ولهما وضعيات متقاربة في الملفات الدولية الكبرى، وهما يتعاونان أكثر فأكثر في الهيئات المتعددة الأطراف.

وقد مكن اتفاق التبادل الحر المعمول به منذ فاتح يناير 2006 علاقاتنا التجارية من أن تأخذ منحى جديدا وسيستمر الحجم التجاري بين تركيا والمغرب، الذي تضاعف أربع مرات في السنوات الأخيرة ليتجاوز مليار دولار سنة 2008، في الارتفاع والقضاء على الآثار السلبية للأزمة العالمية (934 مليون دولار في يناير – نونبر 2010 {566 مليون دولار من الصادرات التركية، 368 مليون دولار من الصادرات المغربية}). إلا أنه ورغم اتفاق التبادل الحر، لم نستطع مع الأسف تحقيق تنوع في المنتجات المخصصة للتبادل حيث أن تركيا تبيع الحديد بشكل خاص والفولاذ وتشتري الفوسفاط بشكل أساسي.

بلغت استثمارات الشركات التركية بالمغرب 250 مليون دولار، في قطاع الأثاث والبلاستيك ومعدات المطبخ وطفاية الحريق أساسا.

وقد بلغت قيمة الأعمال التي تديرها الشركات التركية بالمغرب بمعية الأشغال الجارية، أربعة ملايير دولار. وقد ساهمت وما زالت تشارك العديد من الشركات التركية في المجهودات التي يبذلها المغرب لتشييد الطرق السيارة والبنيات التحتية الحضرية، كمجزرة الدار البيضاء التي تسير من طرف شركة تركية؛ وستشيد شركة أخرى خط أنابيب الفسفور للمكتب الشريف للفوسفاط. كما تشارك شركة كبيرة أخرى في المرحلة الأولى والثالثة من تراموای الدار البيضاء.

وقد يكون مصنع رونو التركي الموجود في طور البناء والذي تم تعيين مديره مؤخرا، فرصة لتوقيع اتفاقيات تعاون جديدة؛ إذ أن مصنع رونو تركيا وباقي الشركات التركية العاملة مع هذا المصنع يساهم في تكوين اليد العاملة المغربية.

ويعتبر مئات الشباب الترك والمغاربة الذين يدرسون في جامعات البلدين، والرحلات الجوية المنتظمة يوميا بين الدار البيضاء وإسطنبول، وملايين السياح الترك والمغاربة الذين يزورن بلدينا سنويا، العناصر الرئيسية والمحورية الشاهدة على تطور العلاقات بين تركيا والمغرب، ولا يجب أن ننسى المسلسلات التركية التي تبثها القنوات المغربية!

إن تركيا والمغرب بلدان لهما ثقافات غنية جدا، بلدان متوسطيان، بلدان لهما مصالح في العديد من القارات، بلدان تربطهما علاقات خاصة ومعينة مع الاتحاد الأوربي، بلدان لهما جيران إستراتيجيون بالنسبة لسلام واستقرار وتنمية مناطقهما.

وبالتالي، يمكن البحث عن فرص جديدة للتعاون سواء في المجال الاقتصادي أو في حقل السياسة الواسع. ويمكن للبلدين اكتشاف هذه الفرص وتوقيع اتفاقيات تعاون وشراكات جديدة في ما بينهما، وأيضا مع بلدان وفاعلين آخرين.

ونظرا لمستوى التطور بين اقتصاد البلدين، لا يمكن أن نفكر للتو في موازنة التبادلات. ولكن، أعتقد أنه بإمكاننا تكثيف الجهود في ما يتعلق بالشراكات وجلب الاستثمارات المباشرة للمغرب. وعلى سبيل المثال، نستطيع القيام بشراكات في

مجالات كالطاقة والصناعات الغذائية والبناء. ولما لا القيام بتعاون تركي مغربي في إفريقيا، وتركيز الجهود في المنطقة المتوسطية، والتعاون في مجال صناعة الدفاع، وتبادل الخبرات في ما يتعلق بالعلاقات مع الاتحاد الأوربي وعمليات الانضمام والوضع المتقدم.

إننا نعمل مع أصدقائنا المغاربة على خلق تآزر بين بلدينا من أجل تطوير العلاقات الثنائية وتعزيز السلام والاستقرار والازدهار وتنمية مناطقنا.